رفعت إبراهيم البدوي

حين تغدو الدعوة للحرب الأهلية بحسن النيّة

يبدو أن الأزمة بين لبنان ودول الخليج لم تزل بعيدة عن إيجاد أرضية مشتركة صالحة لإنهاء القطيعة والإعلان عن عودة السفراء وإطلاق العلاقات الدبلوماسية والتجارية من جديد بين الطرفين أقله في الوقت القريب، وربما إلى ما بعده، وخصوصاً بعد الإعلان عن دخول أميركا وفرنسا على خط الأزمة إضافة إلى مصر والأردن.

لم يعد خافياً بأن الأسباب المعلنة للأزمة ليست تصريحاً لإعلامي لبناني وصف فيه الحرب على اليمن بالحرب العبثية، بل إن ما وراء الأكمة أبعد وأعمق من وصف أو تلفظ لوزير في الحكومة اللبنانية.

دول مجلس التعاون الخليجي اتخذت موقفاً موحداً متضامنة مع المملكة السعودية التي بادرت إلى اتخاذ خطوات وصفت بالعقاب التعسفي ضد لبنان احتجاجاً على الوصف أو التلفظ بعبارة الحرب العبثية.

مما لا شك فيه أن دولة الكويت دأبت على التميز بلعب دور توفيقي طوال الأزمة اللبنانية منذ ما قبل اتفاق الطائف وما بعده، وهي التي وصفت بالسباقة لإبداء المساعدة المالية والسياسية لإنقاذ لبنان من محنه المتتالية الأمر الذي ترك انطباعاً إيجابياً تكتنفه ثقة متبادلة بين الشعبين والدولتين الكويتية واللبنانية.

عقب نشوب الأزمة بين لبنان ودول الخليج، سارعت بعض الدول ومنها الكويت بالطلب إلى لبنان بضرورة استقالة وزير الإعلام اللبناني جورج قرداحي كتعبير عن حسن نية للولوج في حل يرضي الأطراف، وبعد شهر من أخذ ورد وممارسة شتى أنواع الضغط النفسي، أعلن الوزير القرداحي استقالته استجابة كبادرة حسنة النية على أمل أن تؤدي الاستقالة إلى إزالة الغيمة التي تلبدت فوق لبنان ودول الخليج.

إذاً، نفذ لبنان المطلوب منه منتظراً مبادرة خليجية إيجابية تلتقي مع الإيجابية اللبنانية في منتصف الطريق، لكن الأمور بقيت على حالها طوال الأشهر الثلاثة الماضية إلى أن أعلن يوم السبت الفائت عن زيارة وزير الخارجية الكويتي أحمد ناصر المحمد الصباح إلى لبنان حاملاً معه ورقة مطالب سميت بالمبادرة «لإعادة بناء الثقة».

على الفور اجتمع الوزير الكويتي بكل من الرئيس اللبناني ميشال عون ورئيس البرلمان نبيه بري ورئيس الحكومة نجيب ميقاتي ووزير الخارجية عبدالله بو حبيب، وقام بإبلاغ من التقاهم أن دولة الكويت «تريد مساعدة لبنان» ودعاهم إلى «التعامل بإيجابية مع المبادرة التي يحملها»، واعتبرها «فرصة سانحة يجب التعاطي معها بجدية»، مؤكداً أنها مبادرة خليجية وعربية ودولية تحظى بموافقة دول مجلس التعاون الخليجي إضافة إلى الأردن ومصر والولايات المتحدة وفرنسا، مذكراً المسؤولين اللبنانيين أنه يحضر إلى لبنان، بصفته «موفداً خليجياً وعربياً ودولياً» ويجب التعامل مع مبادرته على هذا الأساس.

اللافت هو تذكير الوزير الكويتي القيادات الرسمية اللبنانية، بالموقف التاريخي للرئيس سليم الحص الذي أبان فيه الاجتياح العراقي للكويت في العام ١٩٩٠، لكونه أول موقف لبناني وعربي وحتى دولي، في إشارة واضحة إلى ضرورة امتثال لبنان لهذا الموقف في تعامله مع الدول العربية ولاسيما الخليجية منها، واستلهام هذا الموقف التاريخي للرئيس سليم الحص الذي لن تنساه الكويت أبداً.

بالعودة إلى بنود المبادرة الخليجية العربية الدولية المؤلفة من ١٢ بنداً يطلب فيها من لبنان الرسمي التعهد بالإجابة عنها قبل نهاية هذا الشهر الحالي، وبعد التأكد بالاطلاع على صحة بنود المبادرة يتضح تماماً جلياً أن بعض البنود المطلوبة لا ترقى إلى مستوى حسن النية لأنها مطالب تحمل في طياتها مشروع إشعال حرب في لبنان، لأنها بالأصل مطالب أميركية فرنسية إسرائيلية من دون مواربة، ومثال على ذلك ما تضمنته البنود الرابع والخامس والسادس والسابع من المبادرة والتي تنص على الآتي:

البند الرابع

يطلب من لبنان تطبيق سياسة النأي بالنفس قولاً وفعلاً.

البند الخامس

وضع إطار زمني محدد لتنفيذ قرارات مجلس الأمن رقم ١٥٥٩ لعام ٢٠٠٤ والخاص بنزع سلاح الميليشيات في لبنان، والقرار رقم ١٦٨٠ لعام ٢٠٠٦ بشأن دعم سيادة واستقلال لبنان السياسي، والقرار ١٧٠١ لعام ٢٠٠٦ الخاص بسلاح حزب الله ومنطقة الجنوب اللبناني وفق المبدأ الأساسي في سيطرة الدولة على وجود السلاح خارج سلطة الحكومة اللبنانية.

البند السادس

وقف تدخل حزب الله في الشؤون الخليجية بشكل خاص والشؤون العربية بشكل عام والتعهد بملاحقة أي طرف لبناني يشترك في أعمال عدائية ضد دول مجلس التعاون.

البند السابع

وقف كل أنشطة الجماعات المناوئة لدول مجلس التعاون وملاحقة كل من يحاول التحريض أو يشارك في الاعتداء ولو لفظياً من المواطنين أو المقيمين في لبنان ضد حكومات مجلس التعاون الخليجي.

لم تزل الدول الخليجية وخاصة المملكة السعودية تمارس على لبنان لغة الاستعلاء والاستقواء فأميركا وفرنسا أصلاً شاركتا في وضع البند الخامس، ولم تستطع أي منهما تنفيذه طوال عقدين من الزمن، فلماذا التبني الخليجي لهذا البند الذي يهدد بنشوب حرب في لبنان؟ ولماذا يطلب من لبنان فقط الالتزام بوضع إطار زمني محدد لتنفيذ قرارات مجلس الأمن، على حين تغاضت «المبادرة الخليجية العربية الدولية» عن دعوة العدو الإسرائيلي إلى الالتزام بتطبيق قرارات مجلس الأمن الدولية!

إن تذكير الموفد الكويتي بالموقف التاريخي للرئيس سليم الحص من غزو العراق للكويت فيه شيء من المواربة، بمعنى أن موقف الرئيس الحص الواضح رافض لأي اقتتال عربي عربي ورافض لإراقة الدماء العربية، وهو الذي ما انفك يوماً عن المطالبة بالتضامن وبتوحيد الصف العربي، وهذا ما ينطبق أيضاً على الحرب الدائرة في اليمن، هذا البلد العربي الشقيق.

لا أدعي التكلم باسم الرئيس سليم الحص لكن وبحكم ملازمتي لهذه الأيقونة صاحبة الضمير العربي الحي لأكثر من أربعة عقود ونيف، أستطيع القول إنه لو تسنى للرئيس الحص مشاهدة المجازر الوحشية التي ارتكبت ضد أطفال اليمن لأعلن موقفاً شاجباً ورافضاً لتلك المجازر البشعة في اليمن انطلاقاً من عروبته الغيورة على وحدة العرب واستجابة لضميره الإنساني الرفيع، لكن وضعه الصحي الحرج حال دون ذلك، فهل الإعراب عن موقف يدين الاقتتال بين الأشقاء العرب باسم العروبة سيعتبر اعتداء على العرب أو على دول الخليج!

إن سياسة كم الأفواه من قول الحق والتعبير عن الضمير الإنساني لا يمكن القبول بها، ونختم بالقول: إن دولة الكويت تحظى باحترام استثنائي نظراً لمواقفها الرصينة المناصرة للقضية الفلسطينية الرافضة للتطبيع مع العدو الصهيوني، وصحيح أن الموفد هو وزير خارجية دولة الكويت الشقيقة لكن بنود الوثيقة التي حملها هي مطالب أميركية فرنسية سعودية تعجيزية، ولا توصف بمبادرة حسن نية، بل إنها مطالب لا تدعو لبناء الثقة وتدفع لإشعال حرب أهلية صريحة في لبنان والعياذ بالله.

«يونيسف» دعت لإطلاق سراح الأطفال المعتقلين فيه

خبير أمني يحذر من مخطط أميركي لتهريب دواعش «سجن غويران» إلى العراق

حذر اللواء المتقاعد والخبير الأمني العراقي، محمد عباس، من مخطط أميركي لتهريب جميع السجناء من متزعمي التنظيم في «سجن غويران» بالحسكة إلى العراق، في وقت دعت فيه منظمة «اليونيسف» لإطلاق سراح الأطفال المعتقلين في السجن.

وبين عباس، في حوار متلفز، وفق وكالة «المعلومة»، أن تهريب السجناء من متزعمي داعش في «سجن غويران» يراد منه تهديد العراق ورسم خريطة جديدة بأيدي داعشية.

وأكد، أن «أحداث سجن غويران بالحسكة تلقي بظلالها على الأمن في العراق وهي محاولة لنقل مسلحي داعش إلى الأراضي العراقية».

وأشار إلى أن الأميركان في الوقت الحالي يحاولون رسم دراما جديدة تقودها ميليشيات «قوات سورية الديمقراطية- قسد» وداعش، مؤكداً أن الدولة السورية ليس لها السيطرة الكاملة على الأراضي التي توجد فيها «قسد» الموالية لأميركا.

في الأثناء، حذّرت منظمة الأمم المتحدة للطفولة «يونيسف» في بيان نشر على صفحتها في موقع «فيسبوك»، من تعرّض سلامة ما يقرب من ٨٥٠ طفلاً رهن الاحتجاز في سجون ومخيمات «قسد» لخطر جسيم، بعضهم لا تزيد أعمارهم على ١٢ عاماً، مع اشتداد العنف بمدينة الحسكة.

ونقل بيان عن ممثل المنظمة في سورية، بو فيكتور نيلوند، قوله: «مع استمرار القتال، يزداد خطر تعرّض الأطفال لأذى، أو التجنيد القسري. وقد يمتد العنف أيضاً إلى سجون أخرى، داخل المخيمات وفي المجتمعات المحلية».

وأضاف نيلوند: إن «الأطفال في سجن غويران لهم الحق في الوصول إلى إجراءات العدالة التصالحية، تدعو إلى إطلاق سراح الأطفال من السجن، لا ينبغي احتجاز الأطفال إلا كتدبير يلجأ إليه في المطاف الأخير ولأقصر وقت ممكن».

ودعا جميع الدول الأعضاء المعنية إلى اتخاذ إجراءات عاجلة وتحمل المسؤولية من أجل المصلحة الفضلى للأطفال، وإعادتهم هم وأمهاتهم إلى بلدانهم الأصلية.

في مراكز الاحتجاز ومخيمات تديرها ميليشيات «قسد»، ويتحدر هؤلاء من أكثر من ٦٠ دولة، يعانون من صعوبة الحياة في خضم تفاقم الأوضاع المتردية والشتاء القارس، حسب البيان.

وكالات

الدنمارك ماضية في ملف إعادة اللاجئين السوريين

الحكومة الدنماركية تعمل على قانون إعادة اللاجئين السوريين إلى بلادهم (عن الانترنت)

تمضي الدنمارك قدماً في موضوع إعادة اللاجئين السوريين إلى بلدهم، وتعمل على دراسة قانون من أجل ذلك، بعد تصنيفها أجزاء من سورية مناطق آمنة، في حين استنجد أب سوري لجأ إلى السويد لاستعادة أطفاله، بعد أن تم أخذهم منه ولم يرهم منذ أربع سنوات.

وفي التفاصيل، فقد ذكرت صحيفة «بز» الألمانية، أن الحكومة الدنماركية تعمل على قانون إعادة اللاجئين السوريين إلى بلادهم، وذلك في إطار سياستها الصارمة تجاه الهجرة، ورغبتها في خفضها إلى الصفر، وإعادة طالبي اللجوء إلى وطنهم أن أمكن.

وتقلت مواقع إلكترونية معارضة عن الصحيفة: أن السلطات الدنماركية تصف أجزاء من سورية على أنها بلد عودة آمن، وبدأت في سحب تصاريح الإقامة لطالبي اللجوء السوريين.

كما نقلت الصحيفة عن رئيسة الوزراء مدت فريدريكسن: «إذا لم تعد بحاجة إلى الحماية لأن الخطر لم يعد موجوداً، فعليك العودة إلى وطنك والمساعدة في إعادة الإعمار هناك».

بدورها أكدت الأمينة العامة للمجلس الدنماركي للاجئين (DRC) شارلوت سليبتي، أنه وعلى الرغم من أن الحرب لم تنته فإن السلطات الدنماركية تعتقد أن الظروف في دمشق جيدة للغاية بحيث يمكنها الآن إعادة اللاجئين السوريين إلى هناك.

وذكرت هيئة الهجرة بالدنمارك، في نيسان الماضي أنه منذ العام ٢٠١٩ ألغت البلاد تصاريح إقامة أكثر من ٢٠٠ لاجئ سوري من منطقة دمشق، من بين ما يزيد على ٦٠٠ حالة تمت مراجعتها.

وفي العام نفسه بدأت الحكومة الدنماركية بعرض أعمال على السوريين لمغادرة البلاد، حيث عاد ما يقل عن ٢٥٠ لاجئاً طواعية إلى بلدهم منذ عام ٢٠١٩.

ويسعى حزب «Al2a» الهولندي إلى تطبيق النموذج الدنماركي، بإعادة اللاجئين السوريين في هولندا إلى وطنهم الأم سورية.

وطرح الحزب الذي يصنف كحزب ليبرالي محافظ في نيسان الماضي على وزيرة العدل والأمن الهولندية أنكي بروكرز في البرلمان عدداً من الأسئلة حول إعادة اللاجئين السوريين في هولندا إلى وطنهم الأم أسوة بالدنمارك.

وقبل عدة أيام، تداول ناشطون عبر منصات التواصل الاجتماعي مقطع فيديو للاجئ سوري يستنجد العالم من أجل أولاده، حسبما ذكر موقع «أثر برس».

وظهر الأب وهو يبكي ويستنجد لاستعادة أولاده، حيث لجأ إلى السويد وبعد وصوله إلى هناك تم أخذ أبنائه الأربعة منه ولم يرهم منذ أربع سنوات.

ونشر حساب السويد الرسمي على «تويتر» تغريدة قال فيها: «جميع الأطفال في السويد لهم الحق في طفولة آمنة.. لا تريد الدولة أن نفرق طفلاً عن أسرته، يحدث ذلك إذا تبين وأثبت وجود خطر على الطفل، القرار النهائي بخصوص الأطفال ليس بيد الخدمات الاجتماعية بل بيد القضاء وهذا لا يعني انقطاع الاتصال مع الأهل ويوجد قضايا يعود الأطفال فيها لعائلاتهم».

وفي وقت سابق تم تداول قصص مشابهة لعائلات تم حرمانها من أولادها، من قبل مجلس الخدمات الاجتماعية، أو ما يعرف في السويد بـ«السوسيال» وفي لبنان تسمم ١٥ شخصاً من عائلة سورية نتيجة تناولهم الفطر البري في السويسة بمنطقة عكار، حسبما ذكر موقع «النشرة».

وتولى الصليب الأحمر اللبناني نقل المصابين إلى المستشفى الحكومي في حلبا، ومستشفى سيدة السلام في القبيات والخير في المنية.

وكالات

الجيش يقضي على دواعش في البادية ويرد على اعتداءات «النصرة» في «خفض التصعيد»

عناصر من الجيش العربي السوري تستهدف مواقع الإرهابيين في مواقع خفض التصعيد (أ ف ب – أرشيف)

| حماة- محمد أحمد خبازي
دمشق - الوطن- وكالات

أردى الجيش العربي السوري أمس، العديد من مسلحي تنظيم داعش الإرهابي في البادية الشرقية، تزامناً مع رد وحدات منه على اعتداءات مسلحي تنظيم «جبهة النصرة» الإرهابي المتكررة في منطقة «خفض التصعيد» شمال غرب البلاد.

وبينّ مصدر ميداني لـ«الوطن»، أن وحدات من الجيش والقوات الرديفة، تصدت لهجمات مباغتة من خلايا تنظيم داعش، على نقاط عسكرية بمنطقة الميادين شرق دير الزور، موضحاً أن الوحدات خاضت اشتباكات ضارية مع المواغش، وقتلت العديد منهم وجرحت آخرين.

ولفت، إلى أن الطيران الحربي السوري والروسي المشترك، استهدف بغارات مكثفة تحركات ومواقع للدواعش بعمق البادية.

أما في منطقة «خفض التصعيد»، فقد بين مصدر ميداني لـ«الوطن»، أن «وحدات الجيش العاملة بريف حماة الشمالي الغربي، دكت بالمدفعية الثقيلة صباح أمس مواقع لتنظيم «جبهة النصرة» وحلفائه، في السرمانية ودوير الأكراد بسهل الغاب الشمالي الغربي، في حين استهدفت الوحدات العسكرية العاملة بريف محافظة إدلب، نقاطاً للإرهابيين في سفوهن والقطيرة وبينين وقليقل بريف المحافظة الجنوبي.

وذكر المصدر، أن مجموعات إرهابية استغلت الحالة الجوية واعتدت بقذائف صاروخية على نقاط عسكرية بمحاور التماس بسهل الغاب، الأمر الذي دفع بقوات الجيش للرد على تلك الاعتداءات.

جاء ذلك، في حين استشهد مدنيان اثنان وأصيب اثنان آخران، جراحهم خطرة، نتيجة انفجار لغم أرضي أثناء قيامهم بتفكيكه داخل منزل في بلدة مرعيان التي تسيطر عليها التنظيمات الإرهابية الموالية للاحتلال التركي جنوبي إدلب، وفق ما ذكرت مصادر إعلامية معارضة.

يشار إلى أن الكثير من المدنيين في مناطق سيطرة التنظيمات الإرهابية والميليشيات المسلحة الموالية للاحتلال التركي في شمال غرب البلاد، يجمعون أنواعاً مختلفة من الذخائر غير المنفجرة لبيعها والعيش من ثمنها، حيث يقوم جامعو الخردة بشرائها بثمن قليل جداً، إذ تباع القذيفة أو الصاروخ بـ١٥ ليرة تركية أو ما يعادل دولاراً واحداً.

وفي إطار تواصل الفلتان الأمني في المناطق التي تحتلها القوات التركية ومرتزقتها، انفجرت عبوة ناسفة بسيارة شحن تابعة للاحتلال، بالقرب من دوار خاك بن الوليد في مدينة الباب المحتلة، وفق المصادر الإعلامية المعارضة التي ذكرت أن الانفجار أدى إلى أضرار مادية دون ورود معلومات عن خسائر بشرية.

وفي ١٤ الشهر الجاري، تحدثت المصادر عن انفجار دراجة نارية مفخخة أمام الكراجات في مدينة الباب، أدى إلى مقتل الشخص الذي كان يستقل الدراجة، إضافة إلى وقوع جرحى كانوا في موقع التفجير.

في غضون ذلك، سيّرت الشرطة العسكرية الروسية مع قوات الاحتلال التركي، أمس الدورية الـ٨٦ المشتركة في ريف مدينة عين العرب الشرقي بريف حلب وفق وكالة «نورث برس» الكردية.

وانطلقت الدورية المؤلفة من ثماني عربات عسكرية روسية وتركية، من قرية غريب، بعد توقفها في القرية لنحو نصف ساعة بسبب تأخر وصول المرحبات الروسية لمرافقة الدورية، وبعدما غابت الدورية عدة قرى عادت إلى نقطة انطلاقها في قرية غريب، حيث خرجت العربات العسكرية التركية من البوابة القريبة من القرية، بينما عادت العربات الروسية إلى مركزها قرب بلدة صرين بريف عين العرب الجنوبي.

وفي السابع عشر من كانون الثاني الجاري، سيرت الشرطة العسكرية الروسية مع قوات الاحتلال التركي المشتركة الـ٨٥ في ريف عين العرب الغربي، بعدما ألغت الأولى دورية مشتركة مع الاحتلال كانت مقررة في ريف المدينة في الثالث من الشهر نفسه.

مباحثات سورية كوبية لتعزيز التعاون الصحي

مرشح للانتخابات الرئاسية الفرنسية يدعو لإعادة فتح السفارة في دمشق

بحث سفير سورية في كوبا إدريس ميا مع نائب وزير الصحة الكوبي لشؤون التعاون الدولي ريغلا أنغولو سبل تعزيز علاقات التعاون الصحي بين البلدين، في حين دعا مرشح الانتخابات الرئاسية الفرنسية، إيريك زمور، إلى إعادة فتح سفارة بلاده في دمشق.

وأكد زمور أن إغلاق السفارة الفرنسية في دمشق كان قراراً غير صائب، حسبما ذكر الموقع الإلكتروني لقناة «روسيا اليوم».

وشدد على أن قرار إغلاق السفارة ناجم عن سياسات فرنسا السابقة التي تستغل ملف حقوق الإنسان كذريعة، ما أوصل فرنسا إلى طريق مسدود، وأفقدها الكثير من التأثير الذي كان لديها سابقاً.

في الأثناء، ذكرت وزارة الخارجية والمغتربين في قناتها على «تلغرام»، أن ميا وأنغولو أكدا خلال اللقاء الذي عقد في وزارة الصحة العامة الكوبية في العاصمة هافانا أهمية تفعيل الاتفاق الصحي الموقع بين وزارتي الصحة السورية والكوبية وتعزيز علاقات التعاون في المجال الصحي والصناعة الدوائية لما فيه مصلحة البلدين والشعبين الصديقين، مجددين تأكيد رفضهما للإجراءات القسرية الأحادية الجانب المفروضة على البلدين التي تضاعفت بالتزامن مع جائحة «كورونا».

حضر اللقاء من الجانب الكوبي مدير إدارة التعاون الدولي في وزارة الصحة الكوبية نستور ماريمون، والملحق الدبلوماسي بالسفارة السورية في هافانا علي عباس.

إلى ذلك أكد ثواب ومحللون مصريون أن الزيارة التي يقوم بها الرئيس الجزائري، عبد المجيد تبون، لمصر، ستكون فرصة مناسبة للبحث المعمق في قضية عودة سورية إلى الجامعة العربية وإمكانية مساهمة مصر مع الجزائر في إقناع بعض الدول العربية بإزالة المعوقات أمام هذه العودة في القمة العربية القادمة منتصف هذا العام في الجزائر.

وكالات

آلا شدد على أن التعاون مع الأمم المتحدة يقوم على أساس مبدأ الحياد وعدم التسييس

الجعفري: الحرب والاحتلال والإجراءات القسرية تسببت بتداعيات كارثية على حقوق الإنسان

نائب وزير الخارجية والمغتربين بشار الجعفري في بيان أمام مجلس حقوق الإنسان في جنيف (عن الانترنت)

أكد نائب وزير الخارجية والمغتربين، بشار الجعفري، أن الحرب الإرهابية ضد سورية والاحتلال الأجنبي لجزء من أراضيها واستمرار الدعم الخارجي للإرهاب والإجراءات الاقتصادية القسرية الأحادية الجانب، تسببت بتداعيات كارثية على حالة حقوق الإنسان فيها، في حين أكد مندوب سورية الدائم لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية بجنيف السفير حسام الدين آلا أن التعاون مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان يجب أن يقوم على أساس مبدأ الحياد وعدم التسييس.

وأوضح الجعفري رئيس اللجنة الوطنية المعنية بإعداد التقرير الوطني للدورة الثالثة لآلية المراجعة الدورية الشاملة في بيان أمام مجلس حقوق الإنسان، أن سورية تقدم إلى المجلس تقريرها الوطني الثالث في الموعد المحدد رغم التحديات التي تواجهها وذلك في إطار حرصها على تنفيذ التزاماتها الدولية وإيمانها بالتعاون الدولي، حسب وكالة «سانا».

وبين، أن سورية تواجه منذ عام ٢٠١١ حرباً إرهابية ممنهجة واحتلالاً أجنبياً لجزء من أراضيها مع استمرار وجود دعم خارجي للمجموعات الإرهابية وكان لهذه التحديات الجسيمة تداعيات كارثية على حالة حقوق الإنسان في سورية وزاد من حدتها وتفاقمها فرض إجراءات قسرية أحادية الجانب من دول غربية في مقدمتها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، مشيراً إلى أنه مع التشدد والتوسع بهذه الإجراءات رغم تداعيات جائحة «كوفيد ١٩» تحولت إلى إرهاب اقتصادي، علاوة على استخدام الاحتلال التركي للمياه كسلاح وأداة لابتزاز والضغط السياسي الأمر الذي يرقى إلى مستوى جريمة ضد الإنسانية.

وشدد الجعفري على أن سورية تعاونت في إطار العمل على التخفيف من آثار الأزمة على مواطنيها مع المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية ووافقت لنحو ٤٤ منظمة غير حكومية دولية معظمها بالشأن الإنساني بالعمل على أراضيها وسهلت عملها جميعاً بهدف دعم جهود الدولة للإسهام في تخفيف الآثار السلبية للأزمة والإجراءات القسرية الأحادية الجانب ولتلبية الاحتياجات الأساسية للسوريين.

وأشار إلى أن سورية تتعاون منذ بداية الأزمة ولما زالت مع هيئات الأمم المتحدة وآلياتها وتيسر وتقدم جميع التسهيلات لعملها على أراضيها بما يصب في التخفيف من آثار الأزمة على السوريين المتضررين والمحتاجين والعائدين وقد بلغ عددها ١٧ هيئة أممية.

وبيّنّ التوصيات العديدة حول الحوار والتعاون مع المجتمع الدولي في إطار العملية السياسية جدد الجعفري التذكير بالتزام سورية بهذه العملية ومرجعياتها من حيث كونها مساراً يقوده ويملكه السوريون بأنفسهم من دون أي تدخل خارجي أو شروط مسبقة.

وأوضح، أن سورية والتزاماً منها بالقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وانطلاقاً من التزاماتها الدستورية اتخذت الإجراءات اللازمة بحماية مواطنيها من الانتهاكات التي ترتكبها المجموعات الإرهابية واستعادت أجزاء كبيرة من المناطق التي سيطرت عليها هذه المجموعات وأعادت الأمن والاستقرار وسيادة القانون إليها.

وبيّنّ، أن سورية سهلت وصول المساعدات الإنسانية إلى جميع مناطقها عبر الخطوط ومن دون تمييز بما فيها المناطق صعبة الوصول أو المحاصرة من قبل المجموعات الإرهابية.

وأشار الجعفري إلى أن هذا التقرير لا يمكن أن يكتمل من دون شرح المشهد المؤلم المحيط بالجولان السوري المحتل فيما يتعلق بمسائل حقوق الإنسان، إذ إن الوضع فيه يختصر في حدته وعدم إنسانيته، كامل معاناة شعبنا، حيث يتداخل الاحتلال الإسرائيلي للجولان مع انتهاكات القوة القائمة بالاحتلال لالتزاماتها بموجب اتفاقيات جنيف ومبادئ القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة وقرارات مجلس حقوق الإنسان ذات الصلة وفي مقدمتها القرار ٤٩٧ لعام ١٩٨١.

وشدد الجعفري على أن انتهاك «إسرائيل» القوة القائمة بالاحتلال لمرجعيات القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بالجولان السوري المحتل هو انتهاك مضاعف يستدعي حكماً الارتقاء بالمساءلة إلى مستوى أعلى يتناسب مع حجم الجرائم الإسرائيلية بما في ذلك طرد «إسرائيل» من المنظمة الدولية وعدم إفلات مجرميها من العقاب وإلزامها بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للجولان السوري المحتل.

بدوره وفي بيان له أمام مجلس حقوق الإنسان أوضح آلا أن سورية كانت من الدول الفاعلة في تأسيس مجلس حقوق الإنسان من أجل وقف تسييس قضايا حماية وتعزيز حقوق الإنسان والمعايير المزدوجة والارتقاء إلى مستوى توافقي للتعامل مع هذه القضايا النبيلة.

ولفت إلى أن الممارسة التي دأبت عليها بعض الدول الأخرى تصر على إعادتنا مجدداً إلى المربع صفر وإلى أجواء الاستقطاب والمواجهة التي كانت تتسم بها أجواء عمل لجنة حقوق الإنسان وخير مثال على ذلك هو تكرار إنشاء آليات غير توافقية لا تحظى بموافقة الدولة المعنية ومنها لجنة التحقيق الدولية المعنية بسورية التي أنشئت ويتم التمديد لها من دون تشاور مع الدولة المعنية وبناء على قرارات سياسية غير توافقية يتم تمريرها بالمجلس.

وقال: من هنا كانت بلادي في عداد الدول المحورية التي استبطنت آلية تقديم المراجعة الدورية الشاملة غير التمييزية وبما يسمح بالنظر إلى مسألة حقوق الإنسان وفق منظور يخدم هذه الحقوق بدلاً من التسييس بها للتطاول على إسناد هذه الدولة أو تلك.

وشدد آلا على أن تأسيس ما يسمى «مكتب سورية» الذي يعمل خارج البلاد ومن دون موافقة الحكومة السورية وتنفيذ برامج ومشاريع بناء على رغبات الدول التي تقدم تمويلاً مخصصاً لتنفيذ أهدافها السياسية عبر استخدام مكتب المفوض السامي وآليته لا يخدم تعزيز الثقة والتعاون بين الجانبين.

وأكد إصرار سورية على أن التعاون مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان يجب أن يقوم على أساس مبدأ الحياد وعدم التسييس واحترام الولاية وأحكام وقرار مجلس حقوق الإنسان رقم ٥/٢ ومراعاة الأولويات الوطنية وتشديدها على أن توجيه دعوة لهذه الإجراءات يتطلب تقديم ضمانات باحترام مدونة قواعد السلوك والضوابط التي نصت عليها حزمة العمل المؤسساتي لمجلس حقوق الإنسان.

وأضاف: إن أولوياتنا الوطنية تحكمها الظروف والأوضاع الخاصة والطارئة التي تمر بها بلادي منذ عقد من الزمن والتي لا تخفى على أحد وأقصد بتلك الأولويات كيفية مواجهة أجندات فلقة وخطيرة للتدخل في الشأن السيادي لبلادي مثل فرض إجراءات انفرادية قسرية بشكل غير مسبوق في تاريخ العلاقات الدولية واستخدام الإرهاب كوسيلة ضغط سياسية وتدمير البنى التحتية وانتهاك الأحكام الدولية الخاصة بتقاسم المياه الدولية مع استخدام المياه كسلاح سياسي ضاغط على لتدخل في الشأن السوري، وإضافة إلى سرقة النفط والغاز والمحاصيل الوطنية من قبل الاحتلالين الأميركي والتركي لأجزاء عزيزة من ترابنا الوطني.

وكالات

الشبل: العلاقة بين سورية وروسيا متجذرة وليست محكومة ببقاء قواتها أو خروجها

أكدت المستشارة الخاصة في رئاسة الجمهورية، لونا الشبل، أن أي دولة تتخذ قراراً بمكافحة الإرهاب في أي مكان في العالم هي بطريقة أو بأخرى تحرر العالم منه وتحرر نفسها حتى لو لم يكن قد ضربها فعلاً، مشددة على أن الأغلبية العظمى من السوريين يرفضون قبول فكرة «الفدرلة».

وفي مقابلة مع صحيفة «أزفستيا» الروسية، أوضحت الشبل حسب وكالة «سانا»، أنه منذ انضمام سورية إلى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في ٢٠٠٣ وهي تتعاون ولم تمتنع ولا مرة عن تلبية أي طلب زيارة للمنظمة، لكن العكس هو ما يحصل، مؤكدة أن المنظمة هي من تمتنع عن الحضور عندما تدعوها سورية للحضور للتحقق عندما تقوم المجموعات الإرهابية باستخدام الأسلحة الكيميائية.

واعتبرت، أنه لا يمكن القول: إن هذه المنظمة تتمتع بالشفافية والنزاهة والموضوعية، لأنه طالما أن مجموعة الدول الغربية التي تسيطر على عمل هذه المنظمة هي المجموعة نفسها التي دعمت الإرهابيين في سورية، لا يمكن القول أبداً إنها تتمتع بالشفافية والموضوعية.

وأضافت: «بشكل عام، سورية مع التعاون مع جميع المنظمات الدولية ولكن شريطة خضوعها للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وابتعادها عن الأجندات السياسية».

وحول إجراء حوار مع «التشكيلات» الكردية في شمال شرق سورية والاستعداد للموافقة على صيغة «الفدرلة»، قالت الشبل: «خلال الحرب لم تتوقف الدولة السورية عن الحوار مع أي من المجموعات التي رغبت بالحوار بما فيها مع المجموعة التي لا تزال اللقاءات معها مستمرة حتى يومنا هذا، أما مسألة الفدرلة فهي موضوع يرتبط بالدستور وليس برأي الحكومة، والدستور يعبر عن إجماع وطني وهذا الإجماع يتم عبر الاستفتاء، وبالتالي هذا موضوع لا يمكن أن يكون بلقاء بين طرفين حتى لو تم التطرق لمثل هذه الأفكار فإن أي أن أقول لك إن الأغلبية الساحقة من الشعب السوري ترفض الفدرلة».

وعن الشركات الروسية التي تشارك حالياً في تنمية الاقتصاد السوري، لفتت الشبل إلى أن الشركات الروسية تعمل في سورية في قطاعات النفط والثروة المعدنية والغاز وترميم بعض المنشآت الكبيرة، لكن بصرف النظر عن المجالات، فإن الأهمية في هذا الموضوع هي القدرة على رؤية الفرص الاستثمارية في سورية حتى أثناء الحرب والتي غالباً لا يرغب المستثمرون بالدخول إليها لأنهم يفضلون البيئات الآمنة تماماً، لكن المهم أن ظروف الحصار الاقتصادي الغربي كان لها تأثيرات مهمة جداً في استمرارية الاقتصاد السوري الذي أريد لها أن تنتحر.

وذكرت الشبل، أن سورية لا تزال عضواً في الجامعة العربية وما حدث في تشرين الثاني ٢٠١١ في الجامعة فقط مشاركة سورية في أنشطة المنظمة، وهو مجرد تجميد لعضوية سورية وبشكل مخالف أساساً لأنظمة الجامعة وهو إجراء غير قانوني، موضحة أن دمشق ستعود للمنظمة عندما يتم التراجع عن المخالفة التي حصلت.

وردّاً على سؤال عن مشاركة إرهابيين قاتلوا في صفوف تنظيم داعش في سورية في أعمال الشغب في كازاخستان، أوضحت الشبل، أن هذا بدل على أن الإرهاب ليس له هوية ولا جغرافيا، وأن الإرهاب عالمي عابر للحدود، وأضافت: «هذا يدل على أن أي دولة تتخذ قراراً بمكافحة الإرهاب في أي مكان في العالم هي بطريقة أو بأخرى تحرر العالم من الإرهاب وتحرر نفسها من الإرهاب حتى لو لم يكن قد ضربها فعلاً».

ولفتت إلى أن قرار الدولة الروسية بالدخول من الجيش العربي السوري بمكافحة الإرهاب كان قراراً مهماً جداً لأن القوات المسلحة الروسية قاتلت مع الجيش وحمت الشعب السوري، ولفتها أيضاً حمت المنطقة كلها وحمت بطريقة أو بأخرى الشعب الروسي من ارتداد هذا الإرهاب.

وردّاً على سؤال حول الفترة الزمنية التي ستبقى خلالها مجموعة القوات الروسية الرئيسة في سورية، أوضحت الشبل أن القوات الروسية دخلت لضرب الإرهاب بالتعاون مع الجيش العربي السوري بناء على قرار من الدولتين وبناء على رغبة سورية بذلك وأيضاً بناء على رؤية عميقة للدولة الروسية وعلى رأسها الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في موضوع مكافحة الإرهاب، وبالتالي هذا القرار اتخذ من الدولتين وإنهاؤه وختامه أو تحديد التاريخ النهائي له أيضاً سيؤخذ بالتوافق بين الدولتين.

وأشارت إلى أن العلاقة السورية – الروسية لا تتوقف فقط على القوات، بل هي علاقة قائمة منذ سبعة عقود ومتجذرة وتعتمد على احترام الآخر واحترام حقوق الآخر والمصالح المشتركة، ولذلك العلاقة السورية – الروسية ليست محك